

الإعراب وسيلة اتساق

The Declension as a Means of Cohesion

د. عمر بورنان

جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة - الجزائر

o.bournane@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/19 تاريخ القبول: 2022/01/25 تاريخ النشر: 2022/01/31

Abstract:

Starting from their study of European languages, scholars have identified means of cohesion. In their book 'Cohesion in English' Halliday and Rokaia Hassan have demonstrated that cohesion occurs in the vocabulary. In other words, if one of them is found, the reader's mind will call for the existence of the other, such as names of time, place, pronouns and others. Therefore, I wonder if there are means of cohesion in Arabic language that do not exist in English language. I have attempted to answer this question based on declension, as it is one of the features of Arabic language, and to prove that it is a means, which is not included in the previous studies of cohesion. Finally, I have come to conclude that declension links parts of the text in two cases: The first case: the operative and passive elements link, because the presence of an inflection in a word necessarily requires the presence of an element that made it occur in front or delayed. The Second case: syntactical similar words junctions, like appositives, and it can join other words together, even if they are not from the junct words. Grammarians already know these features as breaking and resuming.

Keywords: Declension; cohesion; text; referral.

ملخص البحث:

حدّد الدارسون وسائل اتساق النص انطلاقا من دراستهم اللغات الأوروبية، وقد اشتهر كتاب (الاتساق في اللغة الإنجليزية) لهاليداي ورقية حسن، وغاية ما توصلوا إليه أن الاتساق يحدث بمفردات بحيث إن وجد واحد منها دعا ذهن القارئ إلى وجود الآخر كأسماء الزمان والمكان والضمائر وغيرها.

وهنا رأيتني أتساءل: ألا توجد وسائل اتساق في اللغة العربية غير موجودة في اللغة الإنجليزية؟

فحاولت الإجابة عن هذا السؤال انطلاقا من الإعراب لكونه سمة من سمات العربية لأثبت بأنه وسيلة مغيبة في ما ذكر من وسائل اتساق النص.

وتوصلت إلى أن الإعراب يربط بين أجزاء النص في حالتين:

- الحالة الأولى: ربط العامل بالمعمول، إذ وجود علامة إعراب في كلمة يستدعي بالضرورة وجود عامل أحدثها مقدما كان أم مؤخرا.

- الحالة الثانية: ربط الكلمات المتماثلة في الإعراب، كربط التوابع بعضها ببعض، وقد يربط غيرها من الكلمات بعضها ببعض وإن لم تكن من التوابع وذلك ما يعرف عند النحاة بالقطع والاستئناف.

الكلمات المفتاحية: الإعراب؛ الاتساق؛

النّص؛ الإحالة.

ولا بد لي من بيان بعض المسائل المتعلقة بالموضوع قبل تحرير الجواب عن السؤالين.

1- تعريف الإحالة وأنواعها:

1-1- اتساق النص:

يحاول كل من تحليل الخطاب ولسانيات النص الإجابة عن سؤال هام وهو: ما الذي يجعل مجموعة من الكلمات نصًا متماسكًا؟ وللإجابة عن هذا السؤال تطرق الباحثون المختصون في هذين العلمين إلى مفاهيم كثيرة، يهمنها منها في هذا المقام ما يعرف باتساق النص. والذي حدده الباحثان هاليداي ورقية حسن بقولهما: «يبرز الاتساق في تلك المواضع التي يتعلق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل العنصر الآخر. يفترض كلٌّ منهما الآخر مسبقًا، إذ لا يمكن أن يحلّ الثاني إلا بالرجوع إلى الأول؛ وعندما يحدث هذا تتأسس علاقة اتساق⁽²⁾» وما ذكره في قولهما هذا إنما هو علامة على وجود الاتساق، أما الاتساق في حقيقة الأمر فهو «ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكّلة لنص/ خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمته⁽³⁾» إذن فالاتساق هو التماسك بين أجزاء النص الناتج عن إحالة عنصر منه على عنصر آخر، وهو ما يعرف بالإحالة، ولا أرى ضرورة لتعريفها وبيان أنواعها تجنبًا للوقوع في المكرور من القول، ويكفي بيان ذلك كله بالترسيمة رقم (1) فهي جامعة لأنواع الإحالات ومغنية عن التفصيل.

مقدمة: بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى أصحابه وعلى من اتبعه بإحسان، أما بعد:

فإنّ العلوم اللغوية الحديثة واردة إلينا من الغرب، ومبادئها مستنتجة من لغات غير العربية، لذلك نجد بعض الصعوبة في إسقاط تلك المبادئ على العربية، لعدم مطابقتها تمام المطابقة لما تتفرد به من مميزات وخصائص غير موجودة في تلك اللغات، أو لغياب مميزات وخصائص فيها هي موجودة في تلك اللغات، وفي الحالتين نكون أمام صعوبة منهجية قد تكون خارجة عن مدى تحكمنا في العلوم اللغوية الحديثة، أو لعجزنا عن العثور عن الأمثلة المناسبة لمبدأ من المبادئ أو لقصور في النظرية عن الإحاطة بجميع لغات العالم. ثم إنّ للغة العربية ميزة أساسا غير موجودة في كثير من اللغات الأوروبية وهي الإعراب، لذلك وجدتني أتساءل: إذا كان المنظرّون لاتساق النص وتماسكه انطلقوا من لغات غير مُعرّبة، أفلا يمكننا أن نضيف الإعراب إلى ما ذكره بالانطلاق من اللغة العربية؟ فإن كان ذلك ممكنا فكيف يسهم الإعراب في ترابط النص وتماسكه⁽¹⁾؟

وللإجابة عن هذين السؤالين، رأيت أن أتبع كلام النحاة العرب قدامى ومحدثين وأستقري النصوص العربية من القرآن الكريم والشعر والنثر لأنظر في أهمية الإعراب في تماسك النص، وتكمن أهمية هذا البحث في إضافة وسيلة من وسائل النص لم يذكرها الغربيون في ما ذكره، وجعل ما توصلوا إليه موافقا للغة العربية متماشيا مع ما تفردت به من خصيصة الإعراب.

يعرف المتلقي عند وصوله إلى كلمة في النص أن كلمة ما سيجدها أو سيسمعاها في ما يأتي من النص المكتوب أو المنطوق.

1-2- وسائل الإحالة:

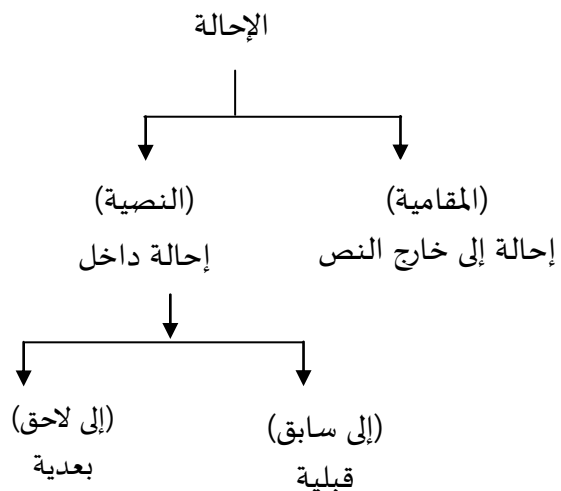
يمكن حصر وسائل الإحالة التي استنتجت من دراسة لغات غير العربية في «أسماء الإشارة: هذا، ذلك... الألفاظ الدالة على زمن: الآن، قبل، بعد... الألفاظ الدالة على مكان: هنا، هناك... الضمائر: أنا، أنت... أدوات المقارنة كأسماء التفضيل: أكبر، أحسن، أو التشبيه لما فيه من مقارنة بين شيئين، الربط بالأداة: كحروف العطف، التعاقب على أساس السببية كالشرط نحو: إن تخرج أخرج، التكرار، الاستبدال، أل التعريف، الحذف⁽⁵⁾» وقد يضاف إليها ما لا بال له، وقد تسمى هذه الوسائل بأسماء غير المذكورة في هذا الاقتباس، ومع ذلك فهذه هي أهمها وأكثرها متفق عليه بين الباحثين، ولا تجد للإعراب -كما ترى- معها ذكرا، وهذا ما نحاول استدراكه في هذا المقال.

2- الإعراب والإحالة النصية:

سأخصص ما تبقى من هذا البحث لأمرين:
- الأمر الأول: إثبات أهمية الإعراب في اتساق النص وترابطه.
- الأمر الثاني: بيان كيفية حدوث ترابط النص بالإعراب.

1-2- أهمية الإعراب في اتساق النص وترابطه:

معلوم أن الإعراب ظاهرة تركيبية فلا إعراب لكلمة قبل دخولها التركيب وفي ذلك يقول أحمد حاطوم متحدثا عن الإعراب: «مظهر تركيب⁽⁶⁾» وهذا ما قال به النحاة القدماء، ولا بأس أن أذكر قول ابن يعيش الذي يبين فيه ارتباط الإعراب بالتركيب: «...



الترسيمة (1): أنواع الإحالة⁽⁴⁾

وما يهمني في هذا المقام هي الإحالة النصية وذلك لسببين:

السبب الأول: موضوع هذا المقال هو الاتساق في النص فلا يخرج عن النص إلى ما يعرف بالخطاب، ولا يخرج عن الاتساق إلى ما يعرف بالانسجام، وإنما يقتصر على النظر في النص دون غيره.

والسبب الثاني: كون ظاهرة الإعراب ظاهرة تركيبية، لغوية، فلا تمس المقام ولا تمس أحد مكوناته كالمتكلم والسماع والظروف المحيطة بهما، وإن كانت تتأثر بكل ذلك، والخوض في هذا الموضوع مدعاة إلى الانحراف عن الهدف الذي أسعى إلى تحقيقه من هذا المقال.

والإحالة كما ترى نوعان: قبلية يعود فيها المتلقي بذهنه من كلمة في نص إلى كلمة سابقة لها، وبعدية

نصية إطلاقاً، فإن ثبت هذا فليس الإعراب وسيلة اتساق كما تودون بيانه.

فأقول: هذا طرح وجيه له ما يبرره، ولا يمكنني الإجابة عنه جملة واحدة، لوجوب الالتزام بعناصر محددة عليّ ترتيبها الترتيب الذي يقتضيه منهج البحث، غير أنني أستأنس بقول سالم علوي: «أجل إنّ هذه الحركات دلالات مُعرّبة عن مقاصد وأغراض داخل تضاريس النص اللغوي⁽¹¹⁾» وأنبه من ذهب ذهنه إلى الاعتراض السابق إلى أنّه لا يشترط في النص عدد معين من الكلمات، فقد تكون الجملة الواحدة نصاً، ولا يشترط فيه نمط محدد فقد يكون منطوقاً وقد يكون مكتوباً، وسأذكر الأدلة الكافية على أثر الإعراب في ترابط النص في ما تبقى من المقال، وبالله التوفيق.

2-2- كيفية حدوث الاتساق بالإعراب:

كنت قد ذكرت في العنصر السابق أقوال بعض الباحثين واستدللت بها على أهمية الإعراب في اتساق النص وترابط أجزائه، وسأشير في هذا العنصر إلى الكيفية التي يحدث بها هذا الترابط.

2-2-1- ارتباط العامل بالمعمول:

بني النحو العربي منذ نشأته الأولى على نظرية (العامل والمعمول) التي تحوي ثلاثة عناصر أسس هي: العامل وهو الموجب لإعراب ما في كلمة ما في الجملة وهو نوعان: لفظي ومعنوي، ولا يهمني الثاني منهما في هذا المقال لأنه ليس جزءاً من النص، والمعمول وهو اللفظ الذي اتسم بإعراب ما نتيجة لتأثير العامل فيه، والأثر وهو الإعراب الذي يوجب العامل، وما دامت هذه العلاقة القائمة بين العامل والمعمول موجودة، فإن الإعراب يحيل على العامل في النص مقدماً كان أم مؤخراً، فيسهم بذلك في ترابط النص نتيجة للربط بين العامل والمعمول، وقد

الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة إليه، لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده، كان كصوت تُصوّتُ به، فإن رُكِبَتْه مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة، نحو قولك: (زيد منطلق، وقام بكرٌ) فحينئذ يستحق الإعراب لإخبارك عنه⁽⁷⁾ ومادام أنه لا إعراب بغير تركيب، فهذا يعني أن ثمة علاقة بين التركيب والإعراب، خاصة وإنّ إعراب الكلمة الواحدة يختلف من جملة إلى جملة، وهذا ما يجعلنا ندرك بأن للإعراب أثراً في ترابط أجزاء النص الواحد، بل إن بعض الباحثين يذهب إلى انعدام الترابط إن انعدمت العلاقة الإعرابية بينهما، قال جلال شمس الدين: «لا يترابط الاسمان إذا انعدمت العلاقات الإعرابية بينهما⁽⁸⁾» وقد حاول إبراهيم مصطفى بيان معاني علامات الإعراب، فأشار إلى العلاقات التي تحدثها بين كلمات النص، فقال: «فأما الضمة فإنها علم الإسناد، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها، وأما الكسرة فإنها علم الإضافة، وإشارة إلى ارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة... أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب⁽⁹⁾» فقد أشار في قوله هذا إلى الإسناد والإضافة، وزعم أن الفتحة لا معنى لها، مما يؤدي إلى أن الفتحة لا تسهم في ترابط النص، وهذا غير صحيح بل إنّ «الحالات الإعرابية ترجمة للنسبة بين الكلمات⁽¹⁰⁾» دون تمييز بين علامة وعلامة فكلها تسهم في ترابط النص لإيجاد علاقات بين ألفاظه.

فإن قيل: نعم، للإعراب أثر في ترابط الكلم بعضها ببعض، وذلك على مستوى الجملة فقط، أما على مستوى النص، فما علمنا أن الإعراب ظاهرة

والمعمول، فسيثبت بالضرورة أثر الإعراب في اتساق النص، لأنه لا يمكننا التحدث عن العمل النحوي دون الحديث عن الإعراب الذي هو الغاية من إيجاد هذه النظرية برمتها، وهو المحدد للمعمول من بين الكلمات المجاورة للعامل، وهو الدليل الوحيد على وجود عامل سابق أو لاحق، وفي ما يلي تمثيل من الكلام على ترابط العامل والمعمول في النص.

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِينُ تُرَضُّوْنَهَا أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (التوبة: 24) فَإِنَّ قارئ الآية الكريمة عندما يجد النَّصْب في كلمة (أَحَبُّ) يعلم بأنَّ ثمة عاملاً هو الذي أحدثه، فيبحث عن ذلك العامل بالرجوع إلى ما سبق من كلمات ليجد الفعل (كان) في بداية الآية، وهذه العملية أي دلالة عنصر من النص على وجود عنصر آخر هي التي تحدث الاتساق في النص، وهي التي عبر عنها الباحثان هاليداي ورقية حسن بقولهما: «يبرز الاتساق في تلك المواضع التي يتعلق فيها تأويل عنصر من العناصر بتأويل العنصر الآخر. يفترض كلُّ منهما الآخر مسبقاً، إذ لا يمكن أن يحلَّ الثاني إلا بالرجوع إلى الأول؛ وعندما يحدث هذا تتأسس علاقة اتساق⁽¹⁶⁾» وفي مثل الآية السابقة فإن الإعراب قد أحدث إحالة قبلية بربطه العامل بالمعمول، وقد يكون العكس، إذ يتقدم المعمول على العامل فيكون الإعراب عندئذ وسيلة من وسائل الإحالة البعدية، كقوله تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ (الزمر: 64)، فإن القارئ عند وصوله إلى كلمة (غير) المنصوبة يدرك أن ثمة عاملاً أحدث فيها النصب، وهو يتذكر أنه لم يقرأه في ما قرأ من

عبر العلماء والباحثون عن هذا الترابط بمصطلحات مختلفة كلها تؤكد أنَّ وجود معمول في النص دليل على وجود عامل مقدَّم (إحالة قبلية) أو مؤخَّر (إحالة بعدية) فمنهم من عبّر عنه بالمصاحبة تلميحاً منهم إلى أن العامل يصاحب المعمول في النص، قال ابن جني: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه؛ كمررت بزيد، وليت عمراً قائماً، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به؛ كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم؛ هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول⁽¹²⁾» ومنهم من عبّر عن المفهوم نفسه بالاقتضاء، إذ رأى أن المعمول يقتضي بالضرورة وجود عامل، وأفرد فخر الدين قباوة كتاباً لبيان هذا الموضوع سماه (مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء)، وعاب ابن هشام على الناشئ في صناعة الإعراب أن يجد في الكلام عاملاً أو معمولاً ولا يبحث عن العنصر الآخر لعلمه بتلازمهما واستحالة الفصل بينهما فذكر في (باب ما يعاب على المعرب): «أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله، أو أن يذكر مبتدأً ولا يتفحص عن خبره، أو ظرفاً أو مجروراً بحرف جرٍّ ولا يُنبِّه إلى متعلقه⁽¹³⁾» وعبر آخرون عن هذا التلازم الحتمي بين العامل والمعمول بالافتقار، لحاجة كلِّ منهما إلى الآخر⁽¹⁴⁾، ومنشأ هذا الفكر فلسفي بحث، إذ لا يمكن وقوع حدث إلا بمُحدث وهذا ما طبق في النحو العربي لتبرير ما يلحق اللفظ من تغير في الإعراب، وأشار عبد الحميد السيد إشارة مباشرة إلى أثر ترابط العامل والمعمول في ترابط الألفاظ بعضها ببعض فقال: «العوامل كلم، في الأغلب، تلتئم مع كلم أخرى هي الممولات، ونسبة العمل إلى أمر ظاهر جلي يعين على إدراك العلائق بين عناصر التركيب ومدى الارتباط بين أجزاء الكلام⁽¹⁵⁾»، فإن ثبت مما قدمت ترابط العامل

الجملة (1): زَيْدٌ ضَيْفُهُ فَأَطْعَمَهُ مَا لَدَى
وطاب من المأكولات.

الجملة (2): زَيْدٌ ضَيْفُهُ فَتَجَاهَلَهُ وَتَطَاوَلَ
عليه.

الجملة (3): زَيْدٌ ضَيْفُهُ.

فالنصب في (ضيفه) في الجمل الثلاث (1) و(2) و(3) دليل على وجود عامل ما، ولكن لا نعرف هذا العامل بالضبط إذ يحتمل: أكرم، أهان، استقبل، طرد، صافح وما شابه ذلك، ولكن بالنظر في السياق فإننا ندرك أن الجملة (1) يصلح لها الفعل أكرم مثلا، والجملة (2) يصلح لها الفعل أهان مثلا، ولمعرفة العامل الحقيقي في الجملة (3) لا بد من الرجوع إلى المقام أو إلى الظواهر الصوتية كالتنغيم والنبر وما شاهبهما لمعرفة العامل الذي يحيل عليه النصب، إذن فالإعراب ينبه السامع إلى وجود لفظ وعليه أن يبحث عنه في النص.

وأما الثانية: فهي أنّ الإعراب في اللفظ الواحد قد يحيل على لفظ سابق ولفظ لاحق في الوقت نفسه، أي يؤدي إحالتين (قبلية وبعدية) في الوقت ذاته، وهذا ما لا يتسنى لوسائل الإحالة الأخرى، ومثال ذلك من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ ﴾ (فاطر: 28). فالنصب في لفظ الجلالة يحيل على العامل وهو الفعل (يخشى)، ومما هو مقرر في النحو العربي أن وجود النصب يستلزم وجود الرفع، فلا توجد جملة عربية كل كلماتها منصوبة إطلاقا، قال الحريري: «الرفع أعلى وجوه الإعراب مرتبة، لاستغنائاه عن النصب والجر في قولك: قائم زيد، وزيدٌ منطلقٌ. والنصب والجر لا يوجدان حتى يتقدم

الآيات السابقة، فلا بد من أنه موجود في اللاحق من الآية، فيواصل القراءة ليجد الفعل (أعبد) وهذه العملية هي ما يعرف بالإحالة البعدية.

وقد يحيل الإعراب على العامل المحذوف، إذ لا يحذف لفظ من الكلام إلا وتركت قرينة تدل عليه، وفي هذا يقول ابن جني: «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه. وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته⁽¹⁷⁾» والإعراب من الأدلة على اللفظ المحذوف في اللغة العربية، وإلى هذا أشار سيبويه في قوله: «... أو رأيت رجلا يسددهما قِبَلَ القرطاس فقلت: القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس قلت: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس.

ولو رأيت ناسا ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكبروا لقلت: الهلال وربّ الكعبة، أي أبصروا الهلال⁽¹⁸⁾» فالنصب في (القرطاس) و(الهلال) يحيل على عامل محذوف، ولكن الإعراب لا يحدد هذا العامل بمفرده، وإنما يحدده بتضافره مع المقام، ففي الأول أحال على الفعل (يصيب) وفي الثاني أحال على الفعل (أبصروا) كما قدرهما سيبويه.

وهنا لا بأس أن أشير إلى نكتتين اثنتين لهما علاقة بالموضوع:

أما الأولى منهما: فهي أنّ الإعراب ينبه المتلقي إلى وجود كلمة (العامل) ولكن لا يحدده تحديدا دقيقا، إنما الذي يحدده هو النظر في النص بالرجوع إلى ما سبق منه، أو بالبحث في ما سيأتي، أو بالاستعانة بالسياق العام للنص، ولا بأس أن أمثل بما يلي:

بالجملة التي توجد فيها إلا من خلال متبوعها، أي كانت وظيفة هذا المتبوع وعلاقته في جملته. ولذلك، يتوجه ترابط التوابع إلى هذا المتبوع نفسه، فيوثق نظام اللغة علاقتها به بوسائل مختلفة أهمها وأظهرها العلامة الإعرابية إذ يتطابق التابع مع متبوعه في علامته الإعرابية⁽²¹⁾ وبهذا يكون الإعراب وسيلة اتساق يربطه التابع بالمتبوع، ومن الأمثلة من على ترابط التوابع بعضها ببعض في النص قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ (17) بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقٍ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ (18) لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزَفُونَ (19) وَقَافِيَةٌ مِمَّا يَنْخَرِطُونَ (20) وَلَحِمٌ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَبُونَ (21) وَحُورٌ عِينٌ (22) كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ (23)﴾ (الواقعة: 17-23) فإن الألفاظ (أكواب، أباريق، كأس، فاكهة، لحم) مترابط بعضها ببعض بالجر، وكلمة (حور) مع وجود الواو قبلها إلا أنها لا ترتبط بتلك الألفاظ للاختلاف في الإعراب. فالتماثل في الإعراب هو الذي ربط بين تلك الألفاظ ونقلها من أن تكون مجموعة من الألفاظ مفككة إلى كونها نصا متسقا تمام الاتساق. وما قلته عن الجر في هذا الموضع يمكن قوله عن الرفع والنصب والجزم في مواضع أخرى، وهذا ما سماه سيبويه (الشركة) وهو يقصد اشتراك الألفاظ في الحكم إن هي اشتركت في الإعراب، فقال: «واعلم أن المنصوب والمرفوع والمجرور في الشركة سواء⁽²²⁾» وهذا الاشتراك هو الذي يؤسس في مستوى الذهن ترابطا نصيا من خلال اشتراك التوابع في الإعراب.

غير أن ترابط الألفاظ المتماثلة الإعراب لا يقتصر على التوابع فقط، وإنما يتعداه إلى أمور أخرى، كارتباط المبتدأ بالخبر، لدلالتهما على الشيء الواحد كما يدل البديل والمبدل منه على شيء واحد، ولهذا قال ابن جني: «... وهذا عندي يدل على شدة اتصال المبتدأ بخبره، حتى صارا ههنا كالجاء

الرفع، كقولك: ضرب زيدُ عمرًا، ومررتُ بزيدٍ⁽¹⁹⁾» وإنما قال (يتقدم الرفع) وهو يقصد الرتبة الأصلية، وقد يتأخر في حالة وجود تقديم وتأخير، أو في حالة اسم إنَّ وخبرها، وفي كل الأحوال لا تخلو جملة اسمية أو فعلية من لفظ مرفوع، وإلى هذا أشار الزهراني بقوله: «لا يمكن وجود منصوب إلا إثر مرفوع باستثناء العوارض الناصبة الداخلة على الجملة الاسمية⁽²⁰⁾» لذلك فإن القارئ عند عثوره على لفظ منصوب يدرك أن ثمة لفظا مرفوعا سابقا كان أم لاحقا، وفي الآية التي استشهدت بها فإن اللفظ المرفوع الذي يحيل عليه النصب في لفظ الجلالة (الله) هو (العلماء) المتأخر عن الفعل والمفعول، فتأمل.

ومما سبق نستنتج أن الإعراب يسهم في ارتباط أجزاء النص بعضها ببعض بتأديته أنواعا من الإحالة وهي:

- الإحالة القبليّة.
- الإحالة البعديّة.
- الإحالة على لفظ محذوف.
- الإحالة القبليّة والبعديّة في الوقت نفسه.

2-2-2 ارتباط الكلمة بما يماثلها في الإعراب:

الألفاظ التي تتماثل في الإعراب -عادة- هي التوابع وهي أربعة أشياء: النعت والعطف والتوكيد والبديل، إذ يماثل كل واحد منها كلمة في الإعراب أو في الجنس أو في العدد أو في جميعها، ولكن الإعراب هو الوسيلة الأقوى التي تربط بعضها ببعض، قال محمد حماسة عبد اللطيف: «لا تترايط التوابع على تنوعها (النعت والتوكيد والعطف بنوعيه والبديل

وهذا بناء على ما يقتضيه نظام اللغة العربية، ولذلك فإن السامع والقارئ يستدلان بتماثل علامات الإعراب على وجود علاقة بين اللفظين وإن لم يكونا من التوابع، فيشعر عندئذ باتساق النص وترابط أجزائه.

ولا بد لي من الإشارة في هذا الموضع إلى مصطلح نحوي يؤكد إدراك النحاة القدامى لوجود علاقة بين تماثل اللفظين في الإعراب وترابط النص وهو ما يعرف بالقطع والابتداء، وما يعبر عنه سيبويه بكلام إن كان وصلاً، وبكلامين إن كان قطعاً، قال سيبويه: «وقال الشاعر، وهو الربيع بن ضُبُع الفزاري:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ وَلَا
أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ
نَفَرَا
وَالذَّنْبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ
وَخَدِي وَأَخْشَى

الرِّيَاحَ وَالْمَطَرَا

وقد يُبتدأ فيُحمل على مثل ما يُحمل عليه وليس قبله منصوب، وهو عربي جيد. وذلك قولك: لقيتُ زيدا وعمرو كلمته، كأنك قلت: لقيتُ زيدا وعمرو أفضل منه. فهذا لا يكون فيه إلا الرفع، لأنك لم تذكر فعلاً. فإذا جاز أن يكون في المبتدأ بهذه المنزلة جاز أن يكون بين الكلامين⁽²⁷⁾ «فالنصب في كلمة (الذنب) الموجودة في البيت الثاني يجعلها ترتبط بالكلمتين (السلح) و(البعير) الموجودتين في البيت الأول، وبذلك يكون البيتان كلاماً واحداً، ولو رفعت كلمة (الذنب) لزال الارتباط ولأصبح البيتان كلامين حسب تعبير سيبويه.

الواحد⁽²³⁾» فتماثلهما في الإعراب دلالة على اتصال الواحد منهما بالآخر، ومن الأمثلة على ترابطهما في كلام العرب قول كعب بن زهير:

كُلُّ ابْنِ أُنْثَى، وَإِنْ طَالَتْ سَلَامَتُهُ،
يَوْمًا عَلَى آلِهِ حَدْبَاءَ مَحْمُولٍ⁽²⁴⁾

فالمبتدأ في بداية البيت والخبر في نهايته ومع ذلك يبقى القارئ ينتظر وجود الخبر بمجرد قراءته المبتدأ، ومما يستدل به لمعرفة الخبر الرفع، وإنما تماثل إعراب المبتدأ والخبر لكونهما شيئاً واحداً فابن الأنثى هو المحمول لا غيره.

وقد يترابط اللفظان لتماثل إعرابهما لوجود علاقة أخرى بين معنييهما، وهذا ما وضعه سيبويه في قوله: «وتقول: أعبد الله ضرب أخوه زيدا، لا يكون إلا الرفع، لأن الذي من سبب عبد الله [مرفوع] فاعل، والذي ليس من سببه مفعول، فيرتفع إذا ارتفع الذي من سببه، كما ينتصب إذا انتصب، ويكون المضممر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب، فإنما جعل هذا المظهر بياناً ما هو مثله، فإن جعلت زيدا الفاعل قلت: أعبد الله ضرب أخاه زيد⁽²⁵⁾» فزيد وأخوه يرتفعان معا أو ينتصبان معا تقوية للترابط بينهما، بل إن سيبويه فسر هذا الترابط بما هو يعرفه الإنسان في حياته من مشاعر تجاه أقاربه وبما يربطه بهم من علاقات فقال: «وإذا قلت: زيدٌ لقيتُ أخاه فهو كذلك، وإن شئت نصبت، لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به. والدليل على ذلك أن الرجل يقول: أهنتُ زيدا بإهانتك أخاه، وأكرمته بإكرامك أخاه⁽²⁶⁾» فكان اختلاف الإعراب بين (زيد) و(أخوه) هو الوجه، ولكنه مع ذلك جاز عنده نصب اللفظين لوجود علاقة القربة بينهما، وكما ترى؛ فإن كلام سيبويه في النصين السابقين موجه إلى المتكلم، إذ يبين له الوجه الصحيح من الإعراب في مثل هذه التراكيب،

* الاحتمال الثاني: يكون العامل بعد المعمول، فيكون الإعراب قد أدى إحالة بعدية.

* الاحتمال الثالث: يكون العامل محذوفا جوازا أو وجوبا، فيكون الإعراب قد أدى إحالة على غير مذكور.

فإن نظرنا إلى المسافة بين العامل والمعمول فستكون الإحالة إما قريبة وإما بعيدة، إلا أن الأولى أكثر في كلام العرب، فغالبا لا يفصل بين العامل والمعمول بكلمات كثيرة.

وفي كتب النحاة القدامى والمحدثين إشارات إلى هذا الترابط نلمس ذلك من خلال مصطلحاتهم كالاقتضاء والافتقار.

- الطريقة الثانية: ترابط الكلمات المتماثلة في الإعراب، ويظهر ذلك بوضوح في التوابع (العطف، والنعت، والتوكيد، والبدل) إذ ترتبط الكلمة المرفوعة بالكلمة المرفوعة والكلمة المنصوبة بالكلمة المنصوبة وهلم جرا، وقد يحدث الترابط في غير التوابع وذلك ما أشار إليه النحاة بمصطلح القطع والاستئناف أو القطع والابتداء. وعبر سيبويه عن هذه المسألة بشقها بمصطلح الشَّرْكة وعمّمها على جميع حالات الإعراب.

3. قد يحيل الإعراب في كلمة من النص على كلمتين اثنتين، واحدة سابقة فيكون قد أدى إحالة قبلية، وواحدة لاحقة فيكون قد أدى إحالة بعدية، وهذا ما لا تؤديه وسائل الإحالة الأخرى.

4. يحيل النصب على كلمة مرفوعة سابقة في النص في حالة المحافظة على الرتبة الأصلية، ويحيل على

ولا يسقط ما قلته في ترابط اللفظين المتماثلين في الإعراب بترابط اللفظين غير المتماثلين، فما من وسيلة من وسائل الاتساق إلا وتحضر أحيانا وتغيب أحيانا وتنوب عنها وسائل أخرى، وهذا أمر معروف لا ينكر.

خاتمة؛

حاولت في هذا العرض الموجز بيان أهمية الإعراب في ترابط أجزاء النص بعضها ببعض، وذلك ما أغفلته الدراسات الغربية في بحثها عن الوسائل التي تجعل مجموعة من الكلمات نصا مترابطا بسبب انطلاقيهم من استقراء نصوص لغاتهم غير المعربة، ويمكن جمع النتائج التي توصلت إليها في نقاط محددة ليسهل على القارئ تذكرها بعد أن قرأ المقال كاملا وهي:

1. يمكن إضافة الإعراب إلى وسائل ترابط أجزاء النص واتساقه التي ذكرها الغربيون في كتب تحليل الخطاب ولسانيات النص، فتكون للعربية وسيلة اتساق لا تملكها اللغات غير المعربة.

2. يؤدي الإعراب إلى اتساق النص بطريقتين اثنتين:

- الطريقة الأولى: ترابط العامل والمعمول، وذلك انطلاقا من أن لكل إعراب عاملا أحدثه، ولهذا فما من رفع أو نصب أو جر أو جزم إلا ويحيل ذهن القارئ أو المستمع إلى وجود عامل هو الذي أحدثه، فيبحث عنه، وهذا هو الاتساق بعينه، وللعامل في هذه الحالة ثلاثة احتمالات:

* الاحتمال الأول: يكون العامل قبل المعمول، فيكون الإعراب قد أدى إحالة قبلية.

رأيت واعتقدوا في المسألة ما اعتقدت، وأنا شاكر للفريقين ما دامت أقلامهم خادمة للغة العربية مدافعة عن حماها، والله هو الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الهوامش والإحالات:

1- سيق وأن تحدثت عن وظيفة الإعراب الاتساقية في أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (وظائف علامات الإعراب) وأردت في هذا المقال اختصار بعض ما ذكر هناك وزيادة بعض الإشارات الهامة ليتعم الفائدة ويسهل على القارئ الإمام بما أردت توضيحه دون الإطناب الممل أو الاختصار المخل.

2- ع/ محمد خطابي (2006)، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط2. المغرب، لبنان، ص15.

3- نفسه، ص05.

4- نفسه، ص17.

5- سليمان بوراس (2008-2009)، القرائن العلانية وأثرها في الاتساق "سورة الأنعام أنموذجاً" دراسة وصفية إحصائية تحليلية، مذكرة ماجستير إشراف فرحات عياش، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص20-25. (بتصرف).

6- أحمد حاطوم (1992)، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناؤه الظاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1. بيروت، ص67.

7- موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (2001)، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1. بيروت، ج1، ص149.

8- جلال شمس الدين (1995)، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظرياً وتطبيقاً دراسة بنيوية، مؤسسة الثقافة الجامعية، دط. الإسكندرية، ج1، ص233.

كلمة مرفوعة متأخرة في حالة وجود تقديم وتأخير في التركيب.

5. لا يحدد الإعراب طبيعة الكلمة التي يحيل عليها، وإنما ينبه المتلقي على وجودها وما عليه إلا البحث عنها أو النظر في السياق ليستنتج ماهيتها بالضبط.

4. تبدو أهمية نظرية العامل بوضوح من خلال ما تراه في هذا المقال، إذ تساعد على إدراك الكلمات المترابط بعضها مع بعض بما اتسمت به من إعراب، ولولا نظرية العامل لصعب علينا إدراك ذلك، وهذا ما يستأصل رأي القائلين بالتخلص من هذه النظرية في النحو العربي بحجة صعوبتها.

وأخلص في نهاية هذه الخاتمة إلى توصيتين اثنتين:

1. أوصي الدارسين العرب المختصين في تحليل الخطاب ولسانيات النص باستثمار خصائص اللغة العربية بالرجوع إلى نصوصها النثرية والشعرية، والانتباه إلى سنن العرب في كلامها لمعرفة الوسائل التي تجعل النص العربي وحدة متماسكة وعدم الاكتفاء بما جاء به الغربيون وإن كان لهم السبق في ذلك.

2. ضرورة إعادة النظر في تدريس النحو العربي، وذلك بتنبية المتعلم إلى أنّ الإعراب عامل من عوامل ترابط النص وتماسك أجزائه، فيحفظ القاعدة النحوية ويتذوق الأسلوب العربي الرفيع.

بهذا أكون قد لخصت ما به تتضح فكرة أثر الإعراب في اتساق النص وتماسكه، وفتحت باباً للباحثين بنقد ما جاء في مقالي هذا إن كانوا غير موافقين لما ذكرته، وبإثرائه والإضافة إليه إن رأوا ما

- 26- نفسه، ج 1، ص 83.
- 27- نفسه، ج 1، ص 89، 90.
- قائمة المصادر والمراجع:**
1. إبراهيم مصطفى (2003)، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، دط. القاهرة، ص 50.
2. أبو الفتح عثمان بن جني (دس)، الخصائص، دار الكتب المصرية، دط. القاهرة.
3. أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (2002)، شرح ملحّة الإعراب، دار الكلم الطيب، تح: أحمد محمد قاسم، ط 1، دمشق، بيروت.
4. أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه (دس)، الكتاب، دار الجيل، تح عبد السلام محمد هارون، ط 1، بيروت.
5. أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني (2007)، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، مكتبة الرشيد- ناشرون، ط 1، الرياض.
6. أحمد حاطوم (1992)، كتاب الإعراب محاولة جديدة لاكتناه الظاهرة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط 1، بيروت.
7. جلال شمس الدين (1995)، الأنماط الشكلية لكلام العرب نظريةً وتطبيقاً دراسة بنيوية، مؤسسة الثقافة الجامعية، دط. الإسكندرية.
8. سالم علوي (2000)، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومه، دط. الجزائر.
9. سليمان بوراس (2008-2009)، القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق "سورة الأنعام أنموذجاً" دراسة وصفية إحصائية تحليلية، مذكرة ماجستير إشراف فرحات عياش، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص 20-25. (بتصرف).
10. عبد الحميد السيد، "نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد (4+3)، 2002.
11. كعب بن زهير (1997)، ديوان كعب بن زهير، دار الكتب العلمية، تح: علي فاعور، دط. بيروت.

- 9- إبراهيم مصطفى (2003)، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، دط. القاهرة، ص 50.
- 10- محمود عبد السلام شرف الدين (1984)، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، ط 1، القاهرة، ص 119.
- 11- سالم علوي (2000)، وقائع لغوية وأنظار نحوية، دار هومه، دط. الجزائر، ص 232.
- 12- أبو الفتح عثمان بن جني (دس)، الخصائص، دار الكتب المصرية، تح: محمد علي النجار، دط، ج 1، ص 109.
- 13- محمد بن مصطفى القوجوي (1997)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دار الفكر، تح: إسماعيل مروة، ط 2، دمشق، ص 177. (بتصرف)
- 14- ينظر: سليمان بوراس، المرجع السابق.
- 15- عبد الحميد السيد، "نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التركيب"، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد (4+3)، 2002، ص 64. (بتصرف)
- 16- ع/ محمد خطابي، المرجع السابق، ص 15.
- 17- ابن جني، المصدر السابق، ج 2، ص 360.
- 18- أبو بشر عمرو بن قنبر سيبويه (دس)، الكتاب، دار الجيل، تح عبد السلام محمد هارون، ط 1، بيروت، ج 1، ص 257.
- 19- أبو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري (2002)، شرح ملحّة الإعراب، دار الكلم الطيب، تح: أحمد محمد قاسم، ط 1، دمشق، بيروت، ص 80.
- 20- أحمد بن جار الله بن أحمد آل فاضل الصلاحي الزهراني (2007)، اتجاهات تجديد النحو عند المحدثين دراسة وتقويم، مكتبة الرشيد- ناشرون، ط 1، الرياض، ص 147.
- 21- محمد حماسة عبد اللطيف (2003)، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط. القاهرة، ص 175.
- 22- سيبويه، المصدر السابق، ج 1، ص 441.
- 23- ابن جني، المصدر السابق، ج 1، ص 94.
- 24- كعب بن زهير (1997)، ديوان كعب بن زهير، دار الكتب العلمية، تح: علي فاعور، دط. بيروت، ص 65.
- 25- سيبويه، المصدر السابق، ج 1، ص 102، 103.

12. محمد بن مصطفى القوجوي (1997)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دار الفكر، تح: إسماعيل مروءة، ط2، دمشق.
13. محمد حماسة عبد اللطيف (2003)، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، دط، القاهرة.
14. محمد خطايي (2006)، لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، المركز الثقافي العربي، ط2. المغرب، لبنان.
15. محمود عبد السلام شرف الدين (1984)، الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة دراسة تفسيرية، دار مرجان للطباعة، ط1، القاهرة.
16. موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش (2001)، شرح المفصل، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط1. بيروت.